جلسة النواب التشاورية تجدد دعوتها لإنهاء الجلسة المفتوحة

□ بغداد / المدى

عقدت الندوة التشاورية الثامنة في القاعة الدستورية لمجلس النواب امس الاربعاء بحضور اعضاء سابقين وحاليين في مجلس النواب وعادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني واساتذة جامعيين واكاديميين.

واستمر النقاش في هذه الندوة بشأن الحياة السياسية وقانون الاحزاب حيث قدم عادل اللامي الرئيس السابق للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ورقة عمل طرح فيها الاطار القانوني للاحزاب وماهية تلك الاحزاب وتوضيح الملامح السياسية للدولة من خلال سنّ قوانين الاحزاب والانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات كما اشار الى ان المفوضية هي الجهة المخولة في المصادقة على اصدار الاحزاب ومراقبة التنظيم أو التمويل المالي لتلك الاحزاب.

من جانبه تحدث النائب عن الائتلاف الوطني العراقي علي شبّر عن ارتباط الاحزاب داخليا وخارجيا مشيرا الى ان بعض الاحزاب داخل السلطة او الدولة قادرة على ادارة امورها بإمكانيات الدولة والاعتماد على تلك الامكانيات كما ان هناك بعض الاحزاب تعتمد على التمويل الخارجي بادارة حزبها.

اما المستشار القانوني لمجلس النواب صباح الكربولي فقد اكد على ان قانون الاحزاب لابد ان يتضمن تأسيس جهاز يراقب تمويل الاحزاب وآخر مكلف بالتحكيم بينها وان تكون وزارة الداخلية هي الجهة التي تمنح تصاريح ممارسة العمل الحزبي.

اما الناشط المدني كفاح عباس فطالب باعادة النظر بهيكلية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حال خولت باصدار تصاريح ممارسة العمل الحزبي. اما النقابي فاروق بابان فطالب باخضاع تمويل الاحزاب للرقابة وتشريع قانون ديمقراطي للاحزاب بعيدا عن الطائفية والاثنية وغيرها وشدد على الاتفاق بين التحالفات و الاحزاب.

وفي مداخلته حول موضوع النقاش اكد عادل عبدالمهدي على ان اجازة الاحزاب يجب ان تكون بالمعنى الايجابي وليس السلبي وان تضع شروطا للحزب السياسي وان تكون الهيئة المشرفة هيئة ادارية لا تنفيذية والابتعاد عن الايديولوجية واحترام التعددية الفكرية وحمايتها وان الشروط المهمة التي يجب توفرها في الاحزاب هو احترام الدستور ونبذ العنف والطائفية والكراهية وعدم التسبب بانقسام اجتماعي.

اما المنسق العام لنقابات المهن الصحية السيد غدير محمد فاكد على ان تمويل الاحزاب لابد ان يكون عراقيا وعدم استغلال الاحزاب للسلطة وعدم ربط تشريع قانون الاحزاب بقانون المنظمات والنقابات المهنية.

اما رئيس المنظمة العراقية للتنمية الرياضية عبد المنعم جابر شدد على ضرورة ان يكون قانون الانتخابات خطوة متقدمة في ترسيخ الديمقرطية العراقية والديمقراطية الحزبية.

وفي جانب آخر ناقشت الندوة التشاورية الثامنة موضوع تفعيل مجلس النواب وعقد جلسة لانتخاب رئيس له حيث اكد السيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية على الاتفاق مع رئيس الجمهورية على قيام رئيس السن لمجلس النواب بالدعوة لعقد جلسة وانهاء الجلسة المفتوحة وقال انه من المقرر ان يحضر رئيس الجمهورية الى مجلس النواب الاسبوع القادم واشار الى ان هناك رغبة متزايدة للاسراع بعقد جلسة انتخاب رئاسة المجلس وانهاء الجلسة المفتوحة.

برنامج لإعادة تأهيل زوجات وأطفال مسلحي "القاعدة"

□ إذاعة العراق الحر

بذور الشر، أم قنابل موقوتة، أم أطفال أبرياء لا ذنب لهم في ما اقترفه آباؤهم من جرائم وأعمال عنف حصدت أرواح الأبرياء من العراقيين. أنهم أبناء مسلحي تنظيم القاعدة في العراق، الذين يبحثون لأنفسهم عن هوية وعن مجتمع يقبل وجودهم.

وكانت تقارير صحفية قد كشفت عن وجود أكثر من ٥٠ طفلاً يعيشون في محافظة ديالى دون أوراق ثبوتية، وهؤلاء الأطفال نتاج فترة سيطرة مسلحي "القاعدة" على أجزاء من هذه المحافظة.

المحامية إيمان عباس مسؤولة المركز القانوني للنساء المعنفات في ديالى تؤكد أن عشرات النساء اللواتي اجبرن على الزواج من أجانب، يراجعن المركز لطلب العون والمساعدة من اجل الحصول على الجنسية العراقية لأطفالهن، الذين هم ثمرة زواج بالإكراه من آباء أجانب ومسلحين في تنظيم "القاعدة".

وأوضحت المحامية إيمان عباس أن قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ٢٠٠٦ منح المرأة العراقية المتزوجة من أجنبي حق حصول ابنائها على الجنسية العراقية، وأضافت متحدثة لإذاعة العراق الحر عن معاناة هؤلاء النساء من ظروف قاسية بعد فقدهم للمعيل، والعيش في مجتمع محافظ ينظر إلى أطفالهن نظرة الأبناء غير الشرعيين.

وأكدت المحامية إيمان عباس ضرورة تأمين حقوق هؤلاء الأطفال، الذين يتراوح عددهم ما بين ٥٠ إلى ٦٠ طفل، ودعت إلى ضرورة الوقوف مع هؤلاء النسوة ومساعدتهن خاصة وأنهن تزوجن بالإكراه.

أما في محافظة الانبار التي كانت تخضع هي الأخرى لسيطرة مسلحي تنظيم القاعدة في وقت سابق، فأكد الشيخ علي حاتم أمير عشائر الدليم أن حالات زواج العراقيات من مسلحين عرب كانت قليلة جدا، واقتصرت على المناطق النائية في الانبار، وذلك بسبب الأعراف والتقاليد العشائرية القبلية، موضحا استغلال المسلحين للشريعة الإسلامية لعقد زواج غير موثق وإكراه النساء على الزواج.

وكيل وزارة الداخلية لشؤون الإسناد أحمد الخفاجي أكد لإذاعة العراق الحر أن الحكومة العراقية لا تحاسب هؤلاء الأطفال على ذنب ارتكبه آباؤهم، لكنها في الوقت نفسه لا تملك برامج خاصة لتأهيلهم.

الدكتور قاسم حسين الأخصائي في علم النفس حذر من المستقبل الأسود الذي ينتظر هؤلاء الأطفال وأمهاتهم، ودعا وهو رئيس الجمعية النفسية العراقية الحكومة إلى احتضان هذه الشريحة، ومحاربة عنف وإرهاب القاعدة بالفكر وليس بالعنف.

ويبدو أن مثل هذه الدعوات وجدت لها صدى لدى السلطات المحلية في محافظة ديالى، إذ كشف الرائد غالب عطية الناطق باسم شرطة ديالى في حديثه لإذاعة العراق الحر عن إطلاق برنامج وصفه بالإنساني والضخم، لتأهيل عوائل وأطفال مسلحي تنظيم القاعدة، سيبدأ بجرد هذه العوائل ورصد أوضاعها المعيشية.

وترى نسرين العميدي الناشطة في منظمة أمل العراقية أن الحكومة إذا أرادت للأمن أن يستتب فعليها أن تعمل على تأهيل هؤلاء النسوة نفسيا، والاهتمام بأطفالهن، والعمل على تغيير مستقبلهن، حتى لا يصبحوا فريسة اليائس وكراهية المجتمع لهم وقبل أن تستغلهم الجماعات المسلحة لتحقيق أهدافها.

حقوق الإنسان: عملية فتح المقابر الجماعية معقدة

□ بغداد / الوكالات

اعلنت وزارة حقوق الانسان ان عدد المقابر الجماعية في العراق كبير ويحتاج الى جهود وامكانيات كبيرة خلال عملية فتحها.

وقال مدير عام دائرة الاداء والمتابعة في الوزارة كامل امين هاشم للوكالة الاخبارية ان عملية فتح المقابر الجماعية هي ليست سهلة اطلاقاً بل معقدة وتترب عليها اجراءات متكاملة مبيناً ان هنالك اجراءات بعد عملية الفتح تتمثل بكيفية الاحتفاظ بالجثامين وتحديد مصيرها وحفظ الاشياء التي تم العثور عليها في المقابر ومن ثم تحليل الـ(DNA) وارسال العينات والنماذج الى المختصين وجمع المعلومات وخاصة خلال التعامل مع مقابر متقادمة جداً.

واعرب عن جدية وزارة حقوق الانسان في عملية فتح المقابر الجماعية عاداً ذلك عملية كبيرة وتحتاج الى جهود وامكانيات كثيرة مشيراً الى انه تم تدريب عدد من الفرق ليقوموا بفتح المقابر الجماعية الا ان عدد تلك المقابر كبير وعملها يحتاج الى دقة على اعتبار ان هنالك اجراءات فنية وشرعية يجب ان يتم اتباعها خلال عملية فتح المقبرة.

وأكد هاشم ان وزارة حقوق الانسان كانت قد سلمت اقليم كردستان عدداً كبيراً من ضحايا المقابر الجماعية وشاركت في التشييع الرسمي لهم، كاشفاً ان الكثير من الضحايا في المقابر التي تم فتحها كانوا كرداً لافتاً الى ان الوزارة كانت قد اشارت الى وقوع احدى المقابر الجماعية في منطقة بعيدة ونائية في جبل حمرين بالاقليم وتحتاج الى توفير حمايات واجراءات فنية وتحضيرات كبيرة في فتحها.

عائلة عراقية تتسوق لأطفالها حقائب مستعملة من سوق (البالات) .. عدسة ادهم يوسف

دعوات إلى تفعيل الرقابة الحكومية

الداخلية تنشر الكلاب البوليسية في المنافذ الحدودية للكشف عن المخدرات

□ متابعة / المدى

تستعين وزارة الداخلية العراقية بالكلاب البوليسية المدربة على عمليات الكشف عن مختلف أنواع المخدرات لنشرها في المنافذ والمعابر الحدودية للحد من عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود.

وكشف الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي في تصريح لإذاعة العراق الحر عن شراء العراق ٥٠ كلبا بوليسيا ستوزع على المنافذ الحدودية في محافظات ميسان وواسط وديالى والبصرة التي تشهد باستمرار عمليات تهريب للمخدرات يتم الكشف عنها بين الحين والآخر.

واوضح الاسدي ان العراق ومنذ ستينيات القرن الماضي يعتبر معبرا لتهريب المخدرات من أفغانستان وإيران إلى دول الخليج وأوربا، مشيرا إلى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين العراقيين في السنوات القليلة الماضية.

وقالت الناطقة باسم وزارة الصحة حوراء عبد الله أن الوزارة سجلت نسبا عالية في عدد المدمنين على حبوب الهلوسة، لافتة إلى أن اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية، التي تضم ممثلين عن كافة الوزارت تواصل عملها في هذا المجال.

ورغم تأكيدات وزارتي الداخلية والصحة أن الإدمان على المخدرات لم ينتشر بشكل واسع في العراق، إلا أن منظمات المجتمع المدني تدق ناقوس الخطر، محذرة من انتشار هذه الظاهرة في أوساط الشباب وخاصة العاطلين عن العمل، وتدعو إلى تكثيف الإجراءات الأمنية في المناطق الحدودية، كما تدعو الى حث المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية على التثقيف بمخاطر تناول المخدرات.

الخبير في علم الاجتماع صبيح عبد المنعم تحدث لإذاعة العراق الحر عن الأسباب التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات، محذرا من مخاطر هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على المجتمع العراقي.

رئيس لجنة الصحة في البرلمان العراقي السابق نوزاد صالح أكد أن ظاهرة الإدمان على المخدرات شهدت انتشارا واسعا بعد أحداث التغيير في ٢٠٠٣، مؤكدا أن البرلمان السابق كان قد اقترب من إقرار قانون مكافحة المخدرات، لكنه لم يتمكن من تمريره بسبب المشاكل التي رافقت إقرار قانون الانتخابات، داعيا البرلمان الجديد إلى الاهتمام بهذا القانون وتمريره بأسرع ما يمكن.

على صعيد اخر، افاد مدير مكتب مكافحة المخدرات في ميسان إن قوات الشرطة اعتقلت في شهر ايلول ٣٨ من متعاطي ومروجي المخدرات في مناطق متفرقة من المحافظة.

وأوضح الرائد حميد حسن مطر ان "مفارز من مديرية مكافحة المخدرات في ميسان تمكنت خلال شهر ايلول الحالي من اعتقال ٣٨ من مروجي ومتعاطي المخدرات في مركز واقضية ونواحي المحافظة".

واضاف ان محافظة ميسان اصبحت ممرا رئيسا لعبور المخدرات لموقعها الجغرافي المحاذي لايران ولوعورة تلك المناطق والتي يصعب فيها عملية التفتيش والمراقبة من قبل الجهات الامنية.

قمة التجارة والاستثمار في العراق: التحدي الأكبر.. الأمن والفساد

□ المنامة / ا ف ب

خيم تأخر تشكيل الحكومة العراقية واستمرار العنف على مناقشات قمة التجارة والاستثمار في العراق التي بدأت اعمالها الاربعاء في العاصمة البحرينية فيما اعتبر محللون ان الامن والفساد يمثلان التحدي الاكبر امام الاستثمار في هذا البلد.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، اعتبر خبير الشؤون العراقية في نشرة "ايكونومست انتلجنس يونت" علي الصفار ان "غالبية المستثمرين تعتبر ان الامن يمثل التحدي الاول للاستثمار... رغم انهم يرون ان الامن سيتحسن خلال الاعوام القادمة".

وقال الصفار، وهو احد المتحدثين الرئيسيين في المنتدى، ان "الامن هو اكبر التحديات مثلما اظهر استطلاع للرأي قمنا به في اوساط المستثمرين الموجودين فعلا في العراق ومستثمرين خارج العراق".

اما التحدي الثاني فهو بحسب الخبير "الفساد، لكن على عكس العنف، فان الكثيرين يرون ان الامال اقل في مكافحة الفساد وقد تتطلب مكافحته وقتا اطول".

واضاف الصفار "اعادة الاعمار تمثل قطاعا كبيرا واعدا بالفرص الاستثمارية. ومع ارتفاع اسعار النفط فان هذا يحسن من قدرات الدولة ويزيد الانفاق على اعادة الاعمار. لكن المشكلة في الادارة. ليست هناك قدرات ادارية للانفاق".

واشار الصفار الى ان "العراق ارض للفرص الكبيرة للاستثمار لكن مع مخاطر الامن وانعدام اليقين فان هذا يمكن ان يعمل في اهدار فرص الاستثمار و اعاقتها. العراق يحتاج الى بنية تحتية وقدرات ادارية. عليهم المسارعة بتشكيل حكومة والعمل على تحقيق الاستقرار وجذب المستثمرين".

ومن جهته، اقر المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ "بان هناك نسبة عالية من الفساد في العراق"، مستدركا "لكن الحكومة تقوم بمكافحة الفساد". لكنه قال "ان مكافحة الفساد تتطلب وقتا اطول وجهدا جماعيا من كل المؤسسات السياسية والاقتصادية".

وقال الدباغ في جلسة حوار عامة "نحن مازلنا في مرحلة انتقالية والحكومة تعمل على مواجهة مشكلة الفساد مع مشكلات اخرى عديدة. علينا ان نبني البنية التحتية في كل ميدان تقريبا. الحكومة لا تستطيع وحدها ان تنهض بكل هذه المهمات لذلك عمدت الى الخصخصة كاحد الخيارات الرئيسية".

واشار الدباغ الى ان "هناك ثروات كبيرة في العراق بخلاف النفط"، مضيفا "ان السياحة وخصوصا السياحة الدينية يمكن ان تعادل في دخلها دخل السعودية من موسم الحج والعمرة".

واضاف مخاطبا الحاضرين "اي قطاع تفكرون فيه يزخر بفرص هائلة بدءا من قطاع الاسكان وانتهاء بقطاع الخدمات والتجارة. العراق هو المستقبل ونحن نقوم بتحسين الاوضاع لتحقيق الاستقرار اللازم للاستثمار".

لكن المديرة المشاركة للشرق الاوسط وشمال افريقيا في ايكونومست انتلجنس يونت جين كيننمونت اعتبرت ان "تأخر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة يعتبر امرا مقلقا"، وقالت ان "افضل السيناريوهات هو ان الوضع سيتحسن في العراق بعد خمس سنوات".

وقالت كيننمونت "لقد قيل ان الحكومة ستتشكل هذا الاسبوع لكن لا احد يدري ان كان يتعين الانتظار ستة ايام او ستة اشهر. الكثير يعتمد على الحكومة واعتقد ان التحسن المأمول في الاوضاع يعتمد على السياسة والامن بالدرجة الاولى".

واضافت ان "هناك احتمالا كبيرا في ان يفقد العراقيون ايمانهم بالديموقراطية وهذا خطير وقد يقود الى مضاعفة الفساد وازدياد العنف".

وحسب استبيان اجرته في حزيران الماضي وحدة "ايكونومست انتلجنس يونت" شمل عينة من ٣٦٧ من المدراء التنفيذيين من ٥٢ بلدا، تصدر "الامن (٦٩٪) والفساد (٤٥٪) والبنية التحتية المتهالكة (٣٨٪) ابرز المخاطر التي تواجه الاستثمار في العراق.

لكن ٧٠٪ من مسؤولي الشركات العاملين في العراق المشمولين بالاستبيان توقعوا ان يتحسن الوضع الامني في العراق خلال عامين مقابل ٥٪ توقعوا ان يتجه الوضع نحو التدهور.

المفتش العام في الكهرباء يتهم موظفين بالوزارة بسرقة وقود تشغيل المحطات

□ بغداد / السومرية نيوز

اتهم المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء محي الدين، امس الاربعاء، موظفين في الوزارة بالاستيلاء على وقود تشغيل المحطات الكهربائية في بغداد، واستبداله بمادة رديئة من مشتقات النفط الخام، مؤكداً ان بعض المصافي غير الرسمية في اقليم كردستان تتعاون في عملية استبدال الوقود الخاص بتشغيل المحطات الكهربائية.

وقال محي الدين إن "بعض المتنفذين من ذوي الرتب في وزارة الكهرباء دعموا عمليات سرقة واستبدال الوقود الخاص بتشغيل محطات الكهرباء في بغداد، بمادة رديئة"، مؤكداً أن "لجاناً خاصة في مكتب المفتش العام في وزارة الكهرباء، اوقفت اكثر من ١٠٠ صهريج في منطقة الرستمية جنوب بغداد محملة بوقود مخالف للمواصفات المطلوبة لتشغيل المحطات الكهربائية".

وكانت وزارة الكهرباء قد القت القبض على العشرات من الشاحنات الحوضية الناقلة لمادة زيت الغاز الى محطات الكهرباء في بغداد بسبب سرقة الوقود منها، فيما قام الآخرون باستبدال مادة زيت الغاز بمادة النفثا.

واضاف محي الدين ان "كميات الوقود التي تمت سرقتها واستبدالها بلغت اكثر من خمسة ملايين لتر من زيت الغاز وهي كافية لتشغيل المحطات الكهربائية في بغداد لمدة يومين"، مبيناً أن بعض "الناقلين عملوا على تحوير صهاريجهم بهدف سرقة كميات من الوقود، فيما قام غيرهم باستبدال مادة زيت الغاز، بمادة النفثا". وتعتبر مادة النفثا من مشتقات النفط الخام لكن أسعارها تقل كثيراً عن اسعار زيت الغاز الذي تقوم الحكومة العراقية باستيراده من الخارج بهدف تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية.

واوضح مفتش وزارة الكهرباء ان وزارة الكهرباء "تعاقدت مع عدد من الناقلين التابعين لشركات محلية لايصال وقود زيت الغاز المستورد الى محطات الكهرباء في بغداد"، لافتاً إلى ان "شركة انوار الصباح الأهلية من اكثر الشركات المخالفة حيث تم ضبط اكثر من ٣٠ صهريجاً تابعاً لها قام اصحابها باستبدال مادة زيت الغاز فيها بمادة النفثا".

وأكد محي الدين ان بعض المصافي غير الشرعية الموجودة في اقليم كردستان والمحافظات المحيطة بها تتعاون في "عمليات استبدال مادة زيت الغاز بمادة النفثا بالاتفاق مع الناقلين".

وبين المفتش العام في وزارة الكهرباء ان "مكتب المفتش العام سيحيل كافة المتورطين في هذه العملية من الناقلين والشركات المتعاقدة مع وزارة الكهرباء اضافة الى كافة المتورطين من وزارة الكهرباء مع الناقلين، الى القضاء، بعد اكمال التحقيقات معهم".

وكانت وزارة الكهرباء قد اعلنت خلال الاسبوع الماضي عن ضبط صهريجين تابعين للمؤسسة الكويتية المجهزة للمشتقات النفطية، محملين بوقود اقل من الكمية المتفق عليها بـ٦٠ الف لتر، مبينة انها احتجزت الصهريجين وسائقيهما في مقرها ببغداد.

وتستورد وزارة الكهرباء العراقية نحو ستة ملايين لتر يوميا من الوقود من ايران بموجب عقدين وقعتهما مع طهران، ومليون لتر يوميا من تركيا لسد النقص الحاصل في تجهيز وزارة الكهرباء بالوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية.

وتحتاج وزارة الكهرباء لتغذية محطاتها الكهربائية العاملة الى ما يقرب من عشرة ملايين لتر من الغاز اويل يومياً، وتقوم وزارة النفط بتزويدها بمليونين و٥٠٠ ألف إلى ثلاثة ملايين لتر، فيما يتم استيراد ستة ملايين لتر يومياً من دول الجوار وأسواق النفط العالمية.

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية، وقد شهدت الفترة الماضية تظاهرات عديدة غاضبة بسبب انقطاع التيار لساعات طويلة، أدت إلى استقالة الوزير في شهر حزيران الماضي من دون حل لأزمة الكهرباء، في وقت تسجل فيه حرارة الطقس ارتفاعا ملحوظا وصلت إلى ٥٦ درجة مئوية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون